

قال البدر الركني في ما ذكره في المنهاج من ان ولد الموطوءة بثقة
لا تصير بهام ولي يرد عليه ايلاد الاب امة فوجهه وابلاد التبريد
انتهى وليك ان تقول الملك فيها بقدر قبيل العلوق فيصدق انه
اول امة لنفسه لامة الغير فلا يورد قاله بعض من رسم علي الاناد
من لخلقهم وليك ان تقول عليه الجامع انه ولي ملك الغير واصله محر
فلم يرد انتقال الملك فيها قبيل العلوق ولم يرد في مسألة
المنهاج فالابرداد في محله نحو الجوارب المعاصم للابرداد ان يبين
المقتضى لانتقال الملك فيها دونها والتم في القاصم له مكان
شبهة الملك في الاولي والثانية دونها **وان لم يكن كل شريك**
موسر في امة البلادها بولد منه قبل الاخر بان اتت من كل
واحد بولد ثم اختلفا فقال كل منهما انا اولدتها ولي هذا
اولا وهي مستولي في فهي مسولة باتفاقها وليس احدهما
اولي بالتصديق من الاخر اذا القولان مختلفان فان لفرض فيما
اذا تقارب الولدان في السن فيوهون معا بالاتفاق عليها
و ادا ما ناعا او مرتبا عتقت جميعا عوتقها **والاولا وقف**
اي موقوف بين عصبتهما الي ظهور الحال ولا يتوقف علي
موتها الا عتق الجميع والافكل من مات منها عتق قدر نصيبه
لانه مع موجب عتقه وكل من الباقي معترف له بالشركة
مدع انتقال الملك اليه بالسرية فلا يملك نصيب غيره بمجرد
دعواه كذا قرره بعض من رسم علي الارشاد وهو وما ذكره
قوله **اومات احدهما والحالة هذه فلا يعتق سنها**
شيء الامام **الرافعي** وافق علي ذلك في الكتابية وفي الشرح
الصغير هنا لكنه **خالف في الكبير هنا** فقال اذا مات
احدها

احدها عتق نصفها مواخذة له باقراره انتهى وعبارته في
الكتاب فاذا مات احدها فالأظن انه لا يعتق منه شيء بل
انها مستولوة الاخر وعن ابي هريرة والطبري انه يعتق نصفها
موت احدها واخاره القاضيان ابو الطيب والرويايني وجلي
ذلك عن نصه في الامم ووجهه بان كان ملك نصفها وقدا ولدها
وشككتا في ان احال شريكه هل يبري الي نصيبه فيعتق
نصيبه بالظاهر انتهت واقره في اصل الروضة غير انه جوز
منه ما ينادي علي الثاني بالضعف وقد جرى ابن العربي
في الروض علي ما قاله اصله وعبارة بعض المحققين وان
هان احدها فقبل يعتق حصته ووجهه بان كان ملك
نصفها وقدا ولدها وشككتا في سائر احوال شريكه فيعتق
نصيبه بالظاهر قال الرافعي في باب **الملك واللاظم المنع**
لجوازها مستولوة الاخر وان وجد في شرح الحاوي خلاف
ذلك فلا التقات اليه ولعل السبب في الغلط فيه ان كلام
الرافعي في الشرح الكبير هنا نفص وقد احواله في اول الفروع
علي ما ذكره في الكتابة ونقله هنا في الشرح الصغير علي
الصواب انتهى ومن هذا يعلم ان الراسم علي الارشاد السابق
ذكره ان فاتبع بعض شرح الحاوي او من تبعه فلا وثوق
بتقريره اذ اخذ من ابي الراسم من غير عرفان ما اخذ وامنه
وقد جرى القاضي في شرح المنظومة علي ما قاله الرافعي في
الكتابة وعجب من هذا الراسم كيف خالفه وهو متعلق
باذياله مرتبط بحال نواله **او** ادا عتق **كل شريك معسر**
ثبت الاستيلاء في كل نصيب منها لما لملكه **وعتق فسط كل**

الكتابة